بسم الله الرحمن الرحيم

الدمغة القوية لنسف عقيدة الديمقراطية

تأليف الشيخ
علي بن حاج

مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه العزيز: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ}.

في الوقت الذي غزت "الديمقراطية" الكافرة بلادنا، ورحّب بها بعض المنحلون فكرياً وأخلاقياً وصفق لها المختلون والمنهزمون أمام حضارة الغرب، إنبرى من بين المسلمين رجال أفذاذ ومفركون عظام كشفوا للمسلمين عوار "الديمقراطية" وزيفها ومناقضتها للإسلام في الأسس والتفاصيل. ساروا عكس التيار الجارف الذي سيطر على الشارع في بلادنا والمنادي بالديمقراطية كحل لمشاكل المسلمين كالذي يلتجيء للذئب خوفاً على نعاجه، غير مبالين بعواقب ذلك وما قد تجره عليهم من محاربة في أرزاقهم وعيالهم. قالوا كلمة الحق لا يخافون في الله لومة لائم.

من أبرز الذين كشفوا زيوف "الديمقراطية" ووضعية أحكامها، صاحب هذا الكتاب الذي يقضي أيامه في سجون "الديمقراطية والديمقراطيون"! لأنه أراد الإسلام أن يسود وأن يحكم، وأراد العزة لأمته.

فجزى الله المؤلف عنا وعن جميع المسلمين كل خير، وفرج الله كربته وفك أسره، ونفعنا بهذا الكتاب القيم[1].

سمير الزين
دار العقاب، لبنان

منبر التوحيد والجهاد

[1] هذا البحث كان قد نُشر على صفحات جريدة "المنقذ" الناطقة باسم "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في عدديها ٢٤ و٢٥ بتاريخ ٢ و ١٦ صفر لعام ١٤١١ للهجرة.

معيار الصواب في الديمقراطية الأغلبية

من جملة الأسباب التي تحملنا على رفض عقيدة الديمقراطية أنها تقوم على رأي الأغلبية بغض النظر عن نوعية الأغلبية – فمعيار الحق والصواب يدرك برأي الأغلبية. وانطلاقاً من هذا المبدأ ترى زعماء الأحزاب الديمقراطية يحاولون بكل طريقة إسترضاء أكبر عدد من الشعب ولو على حساب العقيدة والشرف والدين والرجولة حرصاً منهم على اكتساب أصواتهم في المعارك الانتخابية المختلفة.

الحق لا يعرف بكثرة الفاعلين وإنما بالأدلة الشرعية:

أما نحن معشر أهل السنة والجماعة نرى أن الحق إنما يعرف بالأدلة الشرعية لا بكثرة الفاعلين أو كثرة الأصوات الغوغائية ومن هنا كان أتباع الرسل قلة قليلة وأتباع الطواغيت كثرة كاثرة.

فهذا سيدنا نوح قال عنه ربه تبارك وتعالى بعد أن لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً، {وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ}.

وهذا اللعين فرعون ينال من أصحاب موسى عليه السلام فيصفهم قائلاً: {إِنَّ هَؤُلَاء لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ}، ولكن الله تعالى يذم الكثرة التي أوصلته إلى سدة الحكم والسلطة المطلقة فيقول: {فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ}.

والناظر يتدبر في كتاب الله، يرى أن الله تبارك وتعالى غالباً ما يتحدث عن الكثرة بالذم والقلة بالمدح، من مثل قوله تعالى: {فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ}.

والناظر يتدبر في كتاب الله، يرى أن الله تبارك وتعالى غالباً ما يتحدث عن الكثرة بالذم والقلة بالمدح، من مثل قوله تعالى: {وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}، وقوله: {وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ}، وقوله: {فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا}، وقوله: {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ}، وقوله: {بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ}، وقوله تعالى: {وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ}، وقوله: {وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ}، وقوله تعالى: {وَتَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ}، وقوله: {وَأَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ}، وقوله: {وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ}، وقوله: {وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ}، وقوله: {وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا}، وقوله: {وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ}، وقوله: {وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يُؤْمِنُونَ}،

وقوله: {وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ}، وقوله: {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ}، وقوله: {رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ}، وقوله: {وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنْ الْخُلَطَاء لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ}، وقوله: {لَقَدْ جِئْنَاكُم بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ}.

وحذر الله رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم من أن ينساق وراء الكثرة الجاهلة فقال: {وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ}، وقال أيضاً: {وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ}.

وعندما يتحدث عن القلة يمدحها من مثل قوله تعالى: {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ وَأَنتُم مِّعْرِضُونَ}، وقوله: {وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللّه بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ}، وقوله: {فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ}، وقوله: {كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللّهِ}، وقوله: {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ}، وقوله: {وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمُ فَاعْفُ عَنْهُمْ}، وقوله: {قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ}، وقوله: {قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ}، وقوله تعالى حاكياً عن إبليس قال: {أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً}، وقوله: {وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا}، وقوله: {وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا}، وقال تعالى: {اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ}.

وبين الله تبارك وتعالى أن الذين يصلحون إذا فسد الناس قلة قليلة، قال تعالى: {فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ}.

وقد جاءت عشرات الأحاديث في مدح القلة العاملة المصلحة، من مثل قوله عليه الصلاة والسلام: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك) [أخرجه البخاري ومسلم].

وقد تحدث العلماء كثيراً على فضل الغرباء الذين يصلحون إذا أفسد الناس، وهم قلة، مثل الإمام ابن رجب الحنبلي في كتابه "كشف الكربة بوصف أهل الغربة".

ومن هنا قال عدنان علي رضا النحوي في كتابه "الشورى لا الديمقراطية" في [صفحة ١٠٣]...

الديمقراطية معناها حاكمية الجماهير:

(الحق في الحياة الدنيا لا يتحدد بالعدد ولا تقرره كثرة أو قلة ولكنه يتحدد بالقواعد والمبادىء والمنهاج الرباني الذي أنزل من السماء، {إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يُؤْمِنُونَ}).

ويقول أيضاً: (فالحق لا يقرر بالكثرة الغالية حتى ولو كانت من المسلمين والميزان ليس برلماناً أو كونجرس ترفع فيه الأيدي وتخفض، ترفع بهوى وتخفض بهوى فتموت الشعوب وتفنى شعوب، ان هنالك منهاجاً ربانياً يفيء الناس اليه وحده في حالة الخلاف والتنازع...).

ومن هنا كان تفسير "الجماعة" عند السلف الصالح لا يعني بالضرورة الكثرة وانما يعني التزام الحق ولو كنت وحدك.

قال أبو شامة في "الباعث" [ص: ٢٢]: (حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك بالحق قليلاً والمخالف كثيراً، لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، ولا نظر الى كثرة أهل الباطل بعددهم).

ولما سئل عبد الله بن المبارك عن "الجماعة" قال: (أبو بكر وعمر)، فقيل له: قد مات أبو بكر وعمر! قال: (ففلان وفلان)، فقيل له: قد مات فلان وفلان! قال ابن المبارك: (أبو حمزة العسكري جماعة).

فالجماعة هم أهل الفقه والعلم.

وهذا قول البخاري فإنه قال: (باب؛ {وكذلك جعلناكم أمة وسطاً}، وما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلزوم الجماعة وهم أهل العلم).

وقال الترمذي: (وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث، وقال ابن سنان؛ هم أهل العلم وأصحاب الآثار).

ومهما اختلف أهل العلم في تفسير الجماعة، فإنها ترجع في الأخير إلى معنى واحد وهو؛ من كان على مثل ما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، سواء كان قليلاً أو كثيراً، فحسب أحوال الأمة واختلاف أمكنتها وأزمانها.

ولهذا قال عبد الله بن مسعود: (الجماعة ما وافق طاعة الحق وإن كنت وحدك)، وفي لفظ: (إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك).

فائدة:

جاء في كتاب "المبادىء الدستورية العامة" [ص: ٣٠٤]:

إن الديمقراطية ثلاثة أنواع عند قومها الكافرين.

١) **ديمقراطية مباشرة:** وهي التي يمارسها الشعب بنفسه مباشرة دون وساطة البرلمان أو غيره، فتصدر القرارات بجمع الشعب في مكان ثم تؤخذ بالأغلبية، وهذا مستحيل الآن، وهي أقدم أنواع الديمقراطية ظهوراً.

وهذا النوع يتحمس له "جان جاك روسو"، فهو يرى أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية إلا بهذا الطريق، لأن الديمقراطية تقوم على الإرادة العامة للجماعة، والإرادة العامة لا يمكن تمثيلها ولا تقبل التفويض أو الإنابة، لأنها غير قابلة للإنتقال، وقيل؛ هي الديمقراطية الحق لأنها تحقق سيادة الشعب بالمعنى الفعلي الكامل حيث يباشر الشعب جميع السلطات دون وسيط.

٢) ديمقراطية غير مباشرة – نيابية –: إذا اختار الشعب نواباً عنه يباشرون السلطة باسمه.

٣) ديمقراطية شبه مباشرة: وهي التي تجمع بين الصورتين.

منبر التوحيد والجهاد

خرافة الأغلبية

من المعلوم أن الشعب من الناحية الواقعية لا يمكن أن يحكم بنفسه وإنما يحكم عن طريق ممثله بأغلبية أعضاء المجالس النيابية المنتخبة، وهنا تتحول الأغلبية الى أقلية، وهنا ينشأ نوع آخر من الاستبداد، لأن إرادة الشعب أصبحت بيد من انتخبهم فقط، فلا هو يقدر على المراجعة ولا الإلغاء ولا التعديل.

وقد نص كثير من علماء السياسة؛ أن مبدأ الأكثرية من أخطر النظريات على الحريات الفردية، لأن كل عمل يصدر عن تلك النخبة يصبح شرعياً وقانونياً لأنه ناتج عن إرادة الأمة.

ومن هنا ندرك أن الأغلبية الآتية تتحول الى أقلية مستبدة، والواقع أكبر شاهد.

ومن هنا أيضاً كانت الأمة الإسلامية أمة الدليل لا أمة الأغلبية.

الديمقراطية هي حكم الأقلية، لا الأغلبية كما يشاع:

ننبذ الديمقراطية، مخالفة للكفار من القواعد الشرعية التي نقل عنها جماهير المسلمين قاعدة مخالفة اليهود والنصارى، والأدلة الشرعية على صحة هذه القاعدة أشهر من أن تذكر، أكثر من أن تحصر، ومنها قوله تعالى: {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية [ص: ٨] في كتابه العظيم الذي عالج فيه هذه القضية خير معالجة – "إقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أهل الجحيم" –: (ثم جعل محمد صلى الله عليه وسلم على شريعة من الأمر شرعها له وأمره باتباعها، ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون، وقد دخل في الذين لا يعلمون، كل من خالف شريعته وأهواؤهم هو ما يهوونه وما عليه المشركون من هديهم الظاهر الذي هو من موجبات دينهم الباطل وتوابع ذلك، فهم يهوونه، وموافقتهم فيه إتباع لما يهوونه، لهذا يفرح الكافرون بموافقة المسلمين في بعض أمورهم ويسرون به ويودون أن لو بذلوا مالاً عظيماً ليحصل ذلك).

وقال ابن كثير في "تفسير القرآن العظيم" [ج ٤/ص٣١٠]: (ولهذا نهى الله المؤمنين أن يتشبهوا بهم في شيء من الأمور الأصلية والفرعية).

وقال الحافظ في "الفتح" [ج١٠/ص٢٩٨]: (وقد جمعت المسائل التي وردت الأحاديث فيها بمخالفة أهل الكتاب، فزادت على الثلاثين حكماً، وقد أودعتها كتابي الذي أسميته "القول الثبت في الصوم يوم السبت").

وقال المفكر الإسلامي الكبير سيد قطب رحمه "في ظلال القرآن" [ج١/ص١٢٧] في شأن مخالفة اليهود في القبلة: (إن الاختصاص والتميز في التصور ضروريان للجماعة المسلمة؛ الإختصاص والتميز في التصور والإعتقاد، والإختصاص والتميز في القبلة والعبادة، وهذه كذلك لا بد من التميز فيها والاختصاص، وقد يكون الأثر واضحاً قيماً يختص بالتصور والإعتقاد ولكنه قد لا يكون بهذه الدرجة من الوضوح فيما يختص بالقبلة وشعائر العبادة... هنا تعرض التفاتة إلى قيمة أشكال العبادة.

إن الذي ينظر الى هذه الأشكال مجردة عن ملابساتها ومجردة كذلك عن طبيعة النفس البشرية وتأثراتها؛ ربما يبدو له أن في الحرص على هذه الأشكال بذاتها شيئاً من التعصب الضيق أو شيئاً من التعبد للشكليات! ولكن نظرة أرحب من هذه النظرة وإدراكاً أعمق لطبيعة الفطرة يكشفان عن حقيقة أخرى لها كل الاعتبار...

... وعلى هذا الأساس الفطري أقام الاسلام شعائره التعبدية كلها، فهي لا تؤدي بمجرد النية، ولا بمجرد التوجه الروحي، ولكن هذا التوجه يتخذ له شكلاً ظاهراً... وهكذا في كل عبادة حركة وفي كل حركة عبادة ليؤلف بين ظاهر النفس وباطنه وينسق بين طاقاتها ويستجيب للفطرة جملة بطريقة تتفق مع تصوره الخاص...

... ولم يكن بد من تمييز المكان الذي يتجه إليه المسلم بالصلاة والعبادة وتخصيصه كي يتميز هو ويتخصص بتصوره ومنهجه واتجاهه.. فهذا التميز تلبية للشعور بالامتياز والفرد. كما أنه بدوره ينشأ بالامتياز والتفرد.

ومن هنا كذلك كان النهي عن التشبه من دون المسلمين في خصائصهم، التي هي تعبير ظاهر عن مشاعر باطنة كالنهي عن طريقتهم في الشعور والسلوك سواء، ولم يكن هذا تعصباً ولا تمسكاً بمجرد شكليات، وإنما كان نظرة أعمق الى الأشكال الظاهرة).

منبر التوحيد والجهاد

مخالفة اليهود والنصارى من أصول ديننا

(وهذه البواعث هي التي تفرق قوماً عن قوم، وعقلية عن عقلية، وتصوراً عن تصور وضميراً عن ضمير، وخلقاً عن خلق واتجاهاً في الحياة كلها عن اتجاه...).

ثم ساق أحاديث في مخالفة اليهود والنصارى، ثم قال: (نهى عن تشبه في مظهر أو لباس، ونهى عن تشبه في حركة أو سلوك ونهى عن تشبه في قول أو أدب، لأن وراء هذا كله ذلك الشعور الباطن الذي يميز تصوراً عن تصور، ومنهجاً عن منهج، وسمة للجماعة عن سمة، ثم هو نهى عن التلقي من غير الله ومنهجه الخاص الذي جاءت هذه الأمة لتحققه في الأرض، نهى عن الهزيمة الداخلية أمام أي قوم آخرين في الأرض، فالهزيمة الداخلية اتجاه مجتمع معين هي التي تندس في النفس لتقلد هذا المجتمع المعين، والجماعة المسلمة قامت لتكون في مكان القيادة البشرية فينبغي لها أن تستمد تقاليدها كما تستمد عقيدتها من المصدر الذي اختارها للقيادة، والمسلمون هم الأعلون، وهم الأمة الوسط، وهم خير أمة أخرجت للناس، ومن أين يستمدون تصورهم ومنهجهم؟ ألا يستمدوها من الله؟ فهم سيستمدونها من الأدنى الذي جاءوا ليرفعوه!

... والجماعة المسلمة التي تتجه إلى قبلة مميزة يجب أن تدرك معنى هذا الاتجاه، إن القبلة ليست مجرد مكان أو جهة تتجه اليها الجماعة في الصلاة، فالمكان أو الجهة ليس سوى رمز، رمز للتميز والاختصاص، تميز التصور وتميز الشخصية وتميز الهدف وتميز الاهتمامات وتميز الكيان) انتهى باختصار.

ومن هنا قال عليه الصلاة والسلام: (بعثت بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم) [رواه أحمد سند حسن].

قال شيخ الإسلام في شرحه لهذا الحديث: (وهذا الحديث أقل أحواله أن يقتضي تحريم التشبه بهم، وإن كان ظاهره يقتضي كفر المتشبه بهم، كما في قوله: {وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}).

وقال الصنعاني في "سبل السلام": (والحديث دال على أن من تشبه بالفساق كان منهم أو الكفار أو المبتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة، قالوا: فإذا تشبه بالكفار في زي واعتقد أن يكون بذلك مثله كفر، فإن لم يعتقد ففيه

خلاف بين الفقهاء، منهم من قال؛ يكفر، وهو ظاهر الحديث، ومنهم من قال؛ لا يكفر، ولكن يؤدب).

ومن هنا فإننا نرفض الديمقراطية، لأنها عقيدة الغرب الكافر الذي أُمِرْنَا بمخالفتهم كما سبق بيانه.

وهذه المسألة تحتاج إلى بيان في زماننا لغفلة الناس عن هذه القاعدة العظيمة، لأن العمل بالديمقراطية في بلاد المسلمين هو لون من ألوان التسول المذموم.

يقول الشيخ محمد الغزالي في كتابه "خطب الشيخ محمد الغزالي" [ج١/ص٢١٦]: (فقد اتفق أصحاب الفطر السليمة؛ على أن الإنسان إذا تسول وكان لديه في بيته ما يكفيه ويغنيه، فهو شخص غريب الأطوار، شاذ المسلك، فإذا احترف التسول مع وجود ما يكفيه يقيناً وما يغنيه فهو شخص مريض يستحق العقاب!).

والأمم والجماعات في هذا القانون كالأفراد والأشخاص سواء بسواء، فالأمة التي لديها ثورة معنوية طائلة أو التي تملك تراثاً حضارياً خصباً؛ تعتبر أمة غريبة إذا نسيت ما لديها من كنوز، وما تقتني من مصادر الغنى المادي والأدبي، ثم حاولت الالتحاق بجبهة شرقية أو جبهة غربية أو اصطبغت بلون من هذه الألوان التي تلقب حيناً باليمين أو حيناً باليسار بعد أن شرفها الله بصبغة واحدة، {صِبْغَةَ اللّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدونَ}.

منبر التوحيد والجهاد

وشهد شاهد من أهلها

في الوقت الذي فتحت الأبواب على مصراعيها للديمقراطية الكافرة في بلادنا، ورحب بها المفكرون المنحلون فكرياً وأخلاقياً، وصفق لها المختلون والمنهزمون أمام حضارة الغرب، تجد أن كبار علماء السياسة الأوروبية ينقدون الديمقراطية نقداً لاذعاً، كما نقدها أفلاطون في زمانه، ولا بأس بذكر بعض هؤلاء...

يقول "ميشيل ستيورات" في كتابه "نظم الحكم الحديثة" [ص: ٤٥٩]: (ان الشيوعيين يصرون على أن الفقه الديمقراطي القائم على حرية الفنون والعلوم والسلوك الشخصي إنما هو مذهب خبيث وفاسد، وإنهم يحتجون بأن الديمقراطية الرأسمالية تسمح بإفساد الشعب وخاصة شبابها عن طريق الأفلام والمسرحيات وبث التفاهة والفحشاء).

وقال "بنيامين كونستان": (ان ذلك المبدأ يقذف بنا للسير في الطريق المخيف للاستبداد البرلماني).

ويقول "بارثمي": (يترع – مبدأ سيادة الأمة – بذاتها أي الى اعتبار أنها تمثل دائماً الحق والعدل... ان هذا المبدأ ينطوي على الإدعاء بأن السلطة تكون مشروعة نظراً لمصدرها، وبناء على ذلك فكل عمل صادر عن ارادة الأمة يعد عملاً مطابقاً لقواعد الحق والعدل، وأنه يعد إذاً فوق متناول الشك والمناقشة من هذه الناحية، لا لسبب إلا لأنه صادر عن إرادة الأمة، فهذا المبدأ – سيادة الأمة – ينسب الى الشعب صفة العصمة من الخطأ، ولذلك فهو يؤدي بالشعب – أو بممثليه – إلى الاستئثار بالسلطة المطلقة، أي الى الاستبداد، إذ أنه طالما كانت إرادة الشعب تعد إرادة مشروعة لا لشيء إلا لكونها صادرة من الشعب، فإن الشعب يستطيع إذاً – من الناحية القانونية – أن يفعل كل شيء، وهو إذاً يغدو في غير حاجة الى أن يأتي بمبررات لما يعمل ويريد).

ويقول "دوجي": (إن نظرية سيادة الأمة رغم أنها نظرية مصطنعة، فإنها كانت تصبح جديرة بالتأييد لو أنها كانت مفسرة للحقائق أو الوقائع السياسية في العصر الحديث ولو أن نتائجها العملية كانت طيبة، ولكن الواقع كان عكس ما كنا نتوقع).

وتقول المستشرقة البولونية "بوجينا غيانة ستشيجفسكا": (فالتشريعات الانسانية الصادرة عن المجامع الديمقراطية ليست ثابتة ولا تحمل في نصوصها صفة الإباحة المطلقة أو المنع المطلق، وخصوصاً فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الفردية والمسؤولية الشخصية، وما ذلك إلا أنها مبنية على المصلحة والحاجة المتطورة، ومن المعلوم أن المصلحة والحاجة تتبدلان وتتحولان حسب الظروف والأحوال ومن غير المستغرب في تاريخ التشريعات

الإنسانية أن يناقض آخرها أولها في بعض تفاصيلها وأن ينقلب المكروه الى مستحب والمحظور الى مباح والمستهجن الى عادي).

وممن نقد الديمقراطية الكافرة من علماء المسلمين أذكر ما يلي...

يقول د. فتحي الدريني في كتابه "خصائص التشريع الاسلامي في السياسة والحكم"، وهو من كبار علماء السياسة الشرعية [ص: ٣٧٠]: (إن النظم الديمقراطية الغربية – مثلاً – ليس في جوهرها إلا تعبيراً عن تلك السياسة، ومعلوم أن الديمقراطية في أصلها؛ فردية النزعة عنصرية الاتجاه.

أما أنها فردية النزعة؛ فلأن هدفها الأسمى هو الفرد وتغلب مصالحه على مصلحة المجتمع، وإن كان كثير من التعديلات قد طرأ على هذا الأصل في هذا القرن العشرين.

وأما أنها عنصرية الاتجاه؛ فلأنها هي بعينها الديمقراطية التي مارست الاستعمار السياسي والاقتصادي بصورة مختلفة منذ القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين، وقد ككانت لانكلترا – مثلا – وزارة خاصة يطلق عليها "وزارة المستعمرات"، ووزير يتولى شئونها يطلق عليه "وزير المستعمرات" إلى عهد قريب.

هذا، وتقوم هذه السياسة على أصول نلخصها فيما يلي – وأذكـــرها باختصار فقط –:

١) فصل السياسة عن الخلق والدين وإقامتها على أصول خاصة.

٢) الاستعلاء العنصري.

٣) اتخاذ النظام النيابي أسلوباً للحكم.

٤) جعلت من مبدأ "الحريات العامة" بمفهومها الفردي التقليدي المطلق.

٥) الحرية الاقتصادية، وهي فرع عن النزعة الفردية المتطرفة.

٦) إن ديمقراطية السياسة نظام تقريري لا تقويمي، بمعنى أنه يتملق الجمهور ويأخذ الناس على علاتهم أو على ما هم عليه، ويعاملهم على هذا الأساس باسم الحرية).

قال الشيخ أبو الأعلى المودودي في كتابه "الاسلام والمدنية الحديثة" [ص: ٣٦]: (لقد قلت آنفاً؛ إن مفهوم الديمقراطية في المدنية الحديثة هو حاكمية الجماهير، أي أن يكون أفراد قطر من الأقطار أحراراً فيما يتعلق بتحقيق مصالحهم الجماعية، وأن يكون قانون هذا القطر تابعاً لأهوائهم، ولا يكون الغرض من تكوين الحكومة للإستعانة

بأجهزتها الإدارية وإمكانياتها المادية في تحقيق المصالح الجماعية على عكس ما يجب أن يكون.

... ومن أجل هذا فإننا نعارض النظام العلماني القومي الديمقراطي، سواء أقامه غربيون أم شرقيون مسلمون أم غير مسلمي،ن وحيثما حلت هذه البلية وأينما نزلت؛ فإننا نحاول إشعار عباد الله بخطرها الداهم وندعوهم لمحاربتها).

٣) يقول محمد يوسف موسى [ص: ٢٤٥]، "نظام الحكم في الإسلام": (ان الحكم الاسلامي ليس حكماً ديمقراطياً، لا بمفهوم الديمقراطية عند الإغريق القدامى ولا بمفهومها المعاصر).

٤) يقول محمد أسد في كتابه "منهاج الاسلام في الحكم" [ص: ٥٢]: (من باب التضليل المؤدي الى أبعد الحدود؛ أن يحاول الناس تطبيق المصطلحات التي لا صلة لها بالإسلام على الأفكار والأنظمة الإسلامية).

٥) وهذا عثمان خليل، رغم أنه ألف كتاباً إسمه "الديمقراطية الإسلامية"، سرعان ما يتناقض، ويقول في نفس الكتاب [صفحة: ٨]: (وإن التنظيمات الديمقراطية الحديثة المستوردة من الغرب تعتبر في بلدان العالم الغربي من مستحدثات القرن العشرين، فهي إذن بدعة فكرية سياسية مستوردة).

٦) ومن المفكرين القلائل الذين كشفوا عن الفروق الجوهرية بين الديمقراطية والنظام السياسي في الاسلام؛ أنور الجندي في كتابه "سموم الاستشراق والمستشرقين في العلوم الاسلامية" [ص: ٩٦]، وانقله بطوله لفائدته: (ويختلف الفكر السياسي الاسلامي عن الفكر الغربي الديمقراطي في وجوه كثيرة:

١) أنه يؤكد وحدة العقيدة أكثر مما يؤكد وحدة الإقليم.

٢) التأكيد على النظرة الجامعة المتكاملة بين ما هو مادي وما هو روحي.

٣) الاستناد على القاعدة الخلقية فهناك مقياس خلقي لكل عمل سياسي.

٤) وبينما تستقر السيادة في النظام الديمقراطي على الشعب بصورة كلية، فإن الأمة في الفكر السياسي الاسلامي مرتبطة سيادتها بتعاليم الشريعة الاسلامية بعيداً عن أهواء البشرية.

٥) لا يسمى المفهوم الاسلامي بأنه ديمقراطي ولا اشتراكي ديكتاتوري، لأنه مناهض لها جميعاً، فهو بعيد عن التطرف والإكراه والتسلط.

٦) السيادة في النظام الإسلامي ليس في يد الأمة "الديمقراطية" ولا في يد رئيس الدولة "الديكتاتورية"، ولكنها في تطبيق الشريعة الاسلامية، بما يبعد النظام الاسلامي عن أي منهج مخالف.

٧) يقرر الفكر الاسلامي؛ أن المجتمع ضرورة لدوام حياة الأفراد، وأن المجتمع لا يمكن أن يستقيم دون وجود السلطة يلقي عليها مسؤولية تحقيق التقدم والاستقرار.

٨) الدولة في الفكر السياسي الاسلامي تقوم على القانون الاسلامي – الشريعة – وان القوانين المنظمة للمجتمع، لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا اكتسبت صفة التطبيق من السنة النبوية واجتهادات أهل الحل والعقد، وأن على الدولة مراقبة سلوك الأفراد، لأنها المنوطة بمسئولية تحقيق سعادة الآخرين وسعادة ووحدة الأمة بأجمعها ومسئولية الحفاظ على التعاليم والأهداف الاسلامية.

٩) لا يعترف الاسلام بالحاكم المطلق، بل بالحاكم الأمين على مبادئه؛ "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، وعلى الحاكم أن يكون متجرداً من الهوى، ملتزماً جانب الحق والعدل، وللأمة حرية اختيار الحاكم وتقويمه إذا انحرف، وتنحيته إذا أخطأ.

١٠) يقر الفكر السياسي الاسلامي حرية الفكر وحرية الاعتقاد، فلكل انسان – طبقاً للشريعة الاسلامية – أن يعتنق ما شاء[٢]، وليس لأحد أن يحمله على ترك عقيدته.

١١) يقوم النظام الدستوري الاسلامي مستمداً من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على أسس ثلاثة؛ العدالة، الشورى والرحمة، وفي علاقات القانون الدولي يُعتبر القرآن الكريم أول تشريع نادى بالمساواة بين بني الإنسان.

١٢) إن مرونة الشريعة الاسلامية وقابليتها للتطور؛ تخضع لقيد الالتزام بالأصول الشرعية ومقاصد الشريعة وكلياتها، وأن هناك فرقاً بين الانطلاق والهدم، وبين التطور والملاءمة، ولا شك أن هناك جزءاً من أحكام الشريعة لا يقبل التطور، وأن ما جاء فيه نص فإنه لا يجوز العدول عنه أو تعديل تطبيقه مهما طال الزمان، بل إن مراعاة المصالح ليست أمراً لا قيد عليه، بل هي محكومة بأصول الشريعة، وبالجملة فإن كان نص وجب اتباعه، وإذا كان أمر يقاس تقيدنا بالقياس، وإذا لم يكن هناك نص؛ نظرنا الى مصالح الشرع مع حفظ الضرورات الخمس ودفع الحرج وتحقيق المنافع.

١٣) يختلف النظام السياسي الاسلامي عن كلا النظامين؛ الرأسمالي والاشتراكي، فالنظام الرأسمالي مقصور على تأمين الحريات الفردية والحقوق الخاصة، والنظام الاشتراكي ينحصر هدفه في منع أسباب الصراع والاستغلال الطبقي...

[٢] هذا الحكم ليس على اطلاقه، بل هنالك عقائد وأديان، لا يُقر الإسلامُ أهلها عليها [المنبر].

١٤) الفكر السياسي لم يجعل الوالي هو صاحب الحق في السيادة، بل اعتبر السيادة حقاً للأمة وحدها، وتقوم الشورى الاسلامية على أهل الحل والعقد، و لم يمنع الاسلام المرأة من أن تشارك الرأي في الشؤون العامة كما يحرم الأرقاء من المساهمة في الرأي والشورى.

١٥) إن الفكر السياسي الاسلامي يرفض مصطلحات الديمقراطية والاشتراكية والقومية، ولا يربطها باسمه، ويرى أنها مذاهب غربية تختلف اختلافاً واضحاً عن مفهوم الاسلام الجامع، وأن الغرب حين يستخدم هذه المصطلحات فإنه يستحضر في ذهنه أحداث تاريخ الغرب والظروف التي مر بها والتحديات التي واجهته.

١٦) الفرق بين خواص الدولة في الاسلام وخواصها في العصور الحديثة يكشف عن نظام فريد للاسلام خاص به، لا يتطابق مع أي نظام من النظم الحديثة، قوامه الربط بين الدين والدولة.

١٧) العقد الاسلامي السياسي هو الاتفاق السياسي بين الراعي والرعية وبين الحاكم والحكومة، والعقد السياسي في الإسلام يقوم على أفكار أصيلة حرة لا تقل شأناً عن الأفكار السياسية الحديثة، وأهمها حرية الاختيار والموافقة من جانبي الحاكم أو الخليفة أن يتولى السلطة نيابة عن الأمة، ومن هنا سبقت نظرية العقد السياسي الاسلامي نظريات "روسو" و "أوك".

منبر التوحيد والجهاد

الديمقراطية طريق إلى الانحلال الأخلاقي

لا شك أن من أسباب سقوط الحضارات الانحلال الاخلاقي – وهذه النقطة لا أريد أن أقف عندها طويلاً لأنني بصدد اعداد مقالة مطولة أبين فيها أثر الاخلال الاخلاقي في سقوط الحضارات قديماً وحديثاً –

وحسبي أن أقول أن الديمقراطية الغربية الفاجرة تحمل في طياتها بذور الفساد والانحلال، والواقع أكبر شاهد، وإلا فكيف نفسر إقبال الشباب والعامة من الناس في أوربا على المخدرات بشتى صنوفها، وكذا الإغراق في الانحلال الجنسي الذي لم تعرف له البشرية مثيلاً في تاريخها الطويل.

فهذا البرلمان البريطاني؛ أجاز زواج الرجل بالرجل، وكذا في ألمانيا وأمريكا، ويسجل ذلك في عقد زواج، وكذا زواج المرأة بالمرأة، أما الزواج بالمحارم فحدث عن البحر ولا حرج، وكل ذلك تحت ستار الحرية الشخصية المطلقة، وإلا فكيف نفسر انتشار المجلات الخليعة والاختلاط الفاضح والعنف الجنسي وحوادث الاغتصاب... فهل ستصل الجزائر الى ما وصلته أوروبا من انحلال خلقي في ظل هذه التعددية الديمقراطية؟!

الظاهر؛ أننا قادمون على عهد تتفسخ فيه الأخلاق الى درجة لا يمكن تصورها، ما لم نسارع الى التوبة النصوح وتقليم أظافر الفساد وأسبابه؛ من اختلاط وأفلام ساقطة وغناء فاحش ومجلات خليعة وأدبيات منحلة يمكن أن نسميها "أدبيات الفراش".

منبر التوحيد والجهاد

الديمقراطية لون من ألوان الديكتاتورية

قد يظن ظان أنني عندما أحمل على الديمقراطية هذه الحملة العنيفة؛ أنني أمجد الدكتاتورية والاستبداد، والحق أنني كافر بهما، وقد كتبت مقالات في نقد الدكتاتورية والاستبداد وأنا في زنازن "لامبيز"، تحت عنوان جامع لتلك المقالات؛ "سهام في كبد الحقيقة"، فأنا أكفر بالاستبداد، كما أكفر بالديمقراطية، ولكن ماذا فعلت الدولة التي تزعم الديمقراطية وحقوق الانسان ببلاد المسلمين عندما استعمرتهم؟

ماذا فعلت بريطانيا الديمقراطية بمصر؟ هل ردت الأمر الى الشعوب أو إلى المدفع؟

وماذا فعلت ديمقراطية فرنسا التي يعبدها بعض رؤساء الأحزاب عندنا في الجزائر؟

وماذا فعلت الديمقراطية في فلسطين والهند وآسيا؟

وماذا فعلت الديمقراطية الأمريكية بالفيتنام؟

وهلم جرا...

لقد سحقت هذه الديمقراطيات المزعومة الشعوب، وبقرت البطون، ومصت الدماء، ومجازر الديمقراطية لا تقل على مجازر الشيوعية ما لم تكن أشد، ولكن الفارق أن الديمقراطية تقتل بالسم في الدسم، أو بخيوط من حرير.

قال الشيخ محمد الغزالي في كتابه "من هنا نعلم" رداً على خالد محمد خالد، الذي زعم أفضلية الحكم الديمقراطي، فقال [صفحة: ٩٣]: (والحق أن الذين طبقوا الديمقراطية – مثلاً – كانوا أسفل مسلكاً وأسوأ أثراً من عشرات الرجال الذين أساءوا الى الدين يوم حكموا باسمه احكاماً جائرة.

ولنلق نظرة فاحصة على النظام الديمقراطي من خلال تطبيقه في بلادنا على أيدي سدنته من أهل أوربا الموافدين أو المستعمرين لنا.

إن الجيل الذي كونته فرنسا بعد ثورتها؛ ترعرع في أرضها وهو يسمع كلمات الإخاء والحرية والمساواة، هذا الجيل الذي دمر السدود والقيود وسوى بالتراب ما شاده الملوك من معاقل الظلم، هذا الجيل جاء الى الشرق ليصنع بأهله المساكين ما صنعه بفرنسا ملوكها الفاسقون، أقسى وأنكى.

ومآسي الاستعمار الفرنسي ومخازيه تاركة في نفوسنا – نحن المسلمين – إحنا لا تنتهي آخر الدهر.

وكذلك الانكليز والطليان... وأخيراً الأمريكان).

الى أن يقول: (والدول الديمقراطية في سياساتها العالمية مجتمعة هزأت بكافة ما تواضعت عليه الدنيا من مبادىء العدالة والشرف.

وحركاتها اللطيفة أو العنيفة ناضحة بما يكمن فيها من شهوات ومآرب، و لم يحدث في تاريخ المؤسسات التي كونتها هذه الأمم الديمقراطية أن أصدرت قراراً يوصف في بواعثه وأهدافه بأنه نزيه، خصوصاً اذا اتصل هذا القرار بالإسلام وأهله).

وقال أيضاً: (إذا كان الرئيس ترومان يظن أنه يفرض على العالم نوع "الديمقراطية" الذي تمارسه أمريكا، فقد خاب فأله خيبة عظيمة، فما كل العالم على استعداد لأن يقبل دكتاتورية ذليلة في قناع من المظاهر السطحية، يسمى "الديمقراطية") انتهى.

منبر التوحيد والجهاد

الأحزاب الديمقراطية في الجزائر تمارس الدكتاتورية بإسم الديمقراطية

بعد فوز "الجبهة الإسلامية للانقاذ" في انتخابات ١٢/جوان؛ شعرت الأحزاب العلمانية واللانكية أنها في خطر، وأن هذا الشعب الجزائري شعب مسلم صميم – ولو ظهرت منه بعض المعاصي – وأنه من المستحيل أن يبيع عقيدته وشرفه بثمن بخس.

فقامت قيامة هذه الأفراد وتعسفت في تأويل سر فوز "الجبهة الإسلامية للانقاذ"، ووصمتها بكل نقيصة وكل قارصة من القول، ونحن ساكتون عملاً بقوله تعالى: {وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا}، ونسأل الله أن يتوب علينا وعليهم، حتى نقيم دولة الإسلام العظيمة.

وفي خضم هذه الظروف؛ ظهرت تحالفات لحماية الديمقراطية، بحجة أنها في خطر، وصرحت هذه التحالفات المختلفة أنها تود أن تضع حاجزاً أمام زحف "الجبهة الاسلامية للانقاذ"، وبعضها الآخر يقول: (نريد أن نقف ضد هيمنة الحركة الأصولية في المجتمع الجزائري، وتقويم الظاهرة الأصولية، ورمي قانون الأسرة في سلة المهملات)، وقدوتهم في ذلك ما قاله أحد وزراء إيطاليا في أحد اجتماعات "منظمة السوق الأوربية المشتركة"؛ في ضرورة تخصيص مساعدات مالية لبلدان المغرب العربي لأجل مواجهة الأصوليين.

والسؤال المطروح على الرأي العام؛ لماذا ظهرت هذه التكتلات والتحالفات بالضبط بعد فوز "الجبهة الإسلامية"؟ ولم تظهر قبل ذلك؟! فهل هي ضد السلطة الجائرة أم ضد الحركة الاسلامية التي تريد أن تقيم على أرض الشهادة؛ دولة القرآن والسنة لا غير؟! ولماذا لم تتحد قبل الانتخابات لإسقاط النظام؟!

الجواب أتركه لكم معشر الرأي العام.

الفهرست

مقدمة الناشر.

معيار الصواب في الديمقراطية؛ الأغلبية:

- الحق لا يعرف بكثرة الفاعلين.

- الديمقراطية معناها حاكمية الجماهير.

خرافة الأغلبية:

- الديمقراطية هي حكم الأقلية لا الأغلبية.

مخالفة اليهود والنصارى من أصول ديننا.

وشهد شاهد من أهلها.

الديمقراطية طريق الى الإنحلال الأخلاقي.

الديمقراطية لون من ألوان الديكتاتورية.

الأحزاب الديمقراطية في الجزائر تمارس الدكتاتورية باسم الديمقراطية.

الفهرست.

منبر التوحيد والجهاد